كلا، إسرائيل لا تدور في فلك الصين

بقلم أساف أوريون، 6 أيلول/سبتمبر 2022

العناوين لا تحتاج إلى شرح. منذ عامين، أعرب أحد الكتاب في مجلة "فورين بوليسي" عن امتعاضه من فشل محاولات الولايات المتحدة في "إقناع إسرائيل بقطع علاقاتها مع الصين". وبعد مرور عام، أشار محرر صحيفة "جيروزاليم بوست" إلى أن على إسرائيل "الاختيار" بين واشنطن وبكين، في حين اعتبرت صحيفة "واشنطن بوست" أن امتناع إسرائيل عن الاختيار "كان بمثابة اختبار لعلاقتها بالولايات المتحدة". وتطرح مجلة "موزايك" السؤال نفسه منذ البداية، حيث نشرت مقالاً في عام 2015 بعنوان "هل الصين صديقة إسرائيل؟"، ولكن تبيّن في عام 2018 أن "احتضان إسرائيل للصين تم تضخيمه بشكل كبير"، ليصبح هذا الاحتضان "عائقاً أمام العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية" في عام 2020. والمخاوف المذكورة في هذه المقالات كما في الكثير غيرها هي في محلها، إذ تمثّل جمهورية الصين الشعبية تحدياً كبيراً بالفعل، ويتفاقم التنافس بينها وبين الولايات المتحدة ، كما يراود واشنطن القلق إزاء علاقات حلفائها مع بكين. إلا أن الأمور لم تصل إلى تلك الدرجة من التعقيد التي دائماً ما يتم الترويج لها.

قد يبدو هذا القول غريباً في عام 2022، بينما تتّخذ مخاوف بعض الخبراء في السياسة الخارجية والدبلوماسيين السابقين حيزاً كبيراً في الخطاب العام اليوم. لقد شهد العالم تحوّلاً كبيراً في الأشهر الثلاثين تقريباً التي مرت على مقالي الأخير عن هذا الموضوع في مجلة "موزايك". فقد أصبح التنافس الاقتصادي والدبلوماسي بين الولايات المتحدة والصين أكثر علنية وحدة على جميع الأصعدة تقريباً. فعلى الصعيد المحلي، أصبحت الحكومة الصينية أكثر حزماً، إذ أحكمت قبضتها على هونغ كونغ ومارست ضروباً كثيرة من ضروب التعذيب والقسوة ضد الأويغور في سنجان. أما في الخارج، فيمارس ممثلو جمهورية الصين دبلوماسية "الذئب المحارب" ويستنكرون صراحةً سياسات من يعتبرونهم منافسي الصين ويردون بشراسة على أي انتقاد. ثم هناك الإجراءات الاقتصادية والدبلوماسية الشديدة التي اتخذتها بكين ضد أستراليا بسبب تعبيرها عن دعمها لتحقيق دولي في مصادر وباء "كوفيد-19"، وضد ليتوانيا لسماحها بفتح سفارة تايوانية في فيلنيوس. وقد أدى دعم الصين الضمني لروسيا في حربها على أوكرانيا إلى زيادة حدة استقطاب النظام الدولي، في حين عزز تهديدها المستمر لتايوان المخاوف من وقوع مواجهةٍ قد تكون لها تبعات طويلة الأمد على النظام العالمي بأسره. أضف إلى ذلك وباء فيروس "كورونا" والاختلال الاقتصادي والاجتماعي الذي رافقه، لينتج عن كل هذه العوامل تغير نظرة العالم إلى طبيعة قوة الصين وسمعتها.

من جانبها، فقد تغيرت الولايات المتحدة رداً على ذلك. وعلى الرغم من الاختلاف الكبير في لهجة الخطاب بين إدارة الرئيس بايدن مقارنة بسلفه، إلا أن هناك قدراً كبيراً من الاتساق في طريقة تعامل الإدارتين الأمريكيتين مع الصين ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبينما لا يزال الشك والجدل قائمين بشأن كيفية مواجهة الصين، فقد تضاءلت، في الوقت الحالي خلافاً لما كان سائداً في السابق، تحفظات من لا يرون ضرورة التصدي لطموحات بكين. وبصورةٍ عامة، تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها مهمة الدفاع عن النظام العالمي للتجارة الحرة وحماية السيادة الوطنية، وعلى النقيض من ذلك، تعتبر بكين السياسات الأمريكية محاولات ترمي لاحتواء نفوذها وإضعافه.

وفي هذا الجو من التوترات المتصاعدة، يسهل فهم الهلع السائد من أن "تدور إسرائيل في فلك الصين" أو أن ينتهي الأمر بها "على الجانب الخاطئ" من حربٍ باردة جديدة. إلا أن هذا الهلع ليس ضرورياً ولا مناسباً. ولمعرفة السبب، من الضروري اتباع بعض القواعد الأساسية: علينا التأكد من الحقائق والتفاصيل والتوقيت، والتنبّه لافتراضات الاستمرارية الخطية، والتشكيك الشمولي، والبيانات الفضفاضة، والحرص على التحقق من الأرقام في النطاق والسياق المناسبين، ومقارنة إسرائيل بقوى أخرى تواجه خياراتٍ مماثلة، والتأكد من مزاعم الكتّاب بالرجوع إلى البيانات الرسمية، وقبول الأدلة حتى وإن تعارضت مع افتراضاتنا المسبقة. إن تطبيق بعض هذه القواعد قد يقودنا إلى الوصول إلى قراءةً أكثر مصداقيةً من تلك التي تتراشقها عناوين الصحف حول العلاقات بين إسرائيل والصين.

أولاً. الطرق والرقائق الألكترونية والتحالفات

قبل التعمّق في تفاصيل الوضع الراهن، ينبغي توفير بعض المعلومات الأساسية بشأن هذا الموضوع. من البديهي أن نبدأ بعام 2012، عندما أصبح شي جين بينغ الأمين العام لـ "الحزب الشيوعي الصيني" ورئيس جمهورية الصين. ففي العام التالي، أعلنت الصين عما أصبح يُعرف بـ"مبادرة الحزام والطريق" - وهي رؤية لشبكة عالمية من النقل والصناعة والبنية التحتية للاتصالات التي من شأنها تعزيز البرامج الاقتصادية والاستراتيجية لبكين. وبصورة عملية، كان ذلك يعني الاستثمار في بناء الموانئ وسكك الحديد ومحطات الطاقة وشبكات الهاتف المحمول وغيرها على مستوى آسيا بأسرها، وفي أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والقطب الشمالي أيضاً، وذلك بهدف بناء "طريق حرير جديد" متكامل. وفي العام الماضي، أعلنت بكين أيضاً عن "مبادرة التنمية العالمية" و"مبادرة الأمن العالمي" المتكاملتين، من دون تحديد معالمهما بوضوح، واللتين تهدفان إلى تعزيز التنمية المستدامة والأمن على أساس "احترام السيادة والسلامة الإقليمية" بما يتماشى مع رؤية الصين العالمية ومصالحها.

وفي المقابل، عملت واشنطن مع حلفائها على تنفيذ جهود مضادة، ومنها "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار" التي أطلقتها مجموعة السبع بهدف توفير بديلٍ عن "مبادرة الحزام والطريق" يساعد الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تطوير بنيتها التحتية بأساليب صديقة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، أُعيد إحياء الحوار الأمني الرباعي "كواد" بين الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان من أجل إدارة الأمن البحري ومعالجة المسائل الاقتصادية والإنسانية. وأبرمت الولايات المتحدة أيضاً اتفاقية "أوكوس" الأمنية الثلاثية مع المملكة المتحدة وأستراليا من أجل التنسيق حول المسائل الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وأطلقت أيضاً مبادرة "الشركاء في المحيط الهادئ الأزرق"، وهي عبارة عن تحالف بين دول اتفاقية "أوكوس" واليابان ونيوزيلندا يهدف إلى التصدي لنفوذ الصين في منطقة المحيط الهادئ. أما حلف الناتو فقد استعاد أيضاً وعيه بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، وبدأ يرى دوره يتخطى حدود أوروبا نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وإلى جانب قضايا البنية التحتية والتجارة والتعبئة العسكرية والتحالفات الدبلوماسية والاقتصادية المعتادة في مجال المنافسة بين القوى العظمى، تشكّل التقنيات الناشئة حالياً - وخاصة أشباه الموصلات - مسائل جوهرية في هذا الصدد. فقد وقّع الرئيس الأمريكي جو بايدن في آب/أغسطس "قانون العلوم وتوفير الحوافز المواتية لإنتاج أشباه الموصلات" الذي يخصص تمويلاً بقيمة 52.7 مليار دولار أمريكي للأبحاث الأمريكية في مجال أشباه الموصلات وتطويرها وتصنيعها من أجل معالجة المخاطر المتنامية التي تطرحها السيطرة الآسيوية على هذا القطاع، والاعتماد الأمريكي المتزايد على سلاسل الإمداد الأجنبية. وقد منعت إدارة بايدن أيضاً تصدير رقائق الحاسوب الممكّنة للذكاء الاصطناعي من المستوى الأول إلى الصين بهدف إبطاء تقدّمها في هذا المجال. وقد يميل المرء إلى تخيّل انسدال "ستارة السيليكون" على عالمٍ منقسمٍ لا يشتري فيه أي من الطرفين الرقائق الإلكترونية من الطرف الآخر - ويُستثنى من ذلك واقع كَوْن عالمنا أكثر تشابكاً وترابطاً مما كان عليه خلال الحرب الباردة في القرن العشرين، وسيبقى كذلك لسنوات عديدة حتى لو اشتدت حدة حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين. إن هذا الوضع المتغير والمشحون بالتوترات والأهداف المتضاربة والسياسات المتعارضة يتطلّب تبني سياسات دقيقة ومعقدة، وهما سمتان بارزتان في سياسات الولايات المتحدة وحلفائها.

ماذا عن إسرائيل فيما يتعلق بجميع هذه المسائل؟ بعد عدة سنوات من العلاقات المتنامية بسرعة مع الصين منذ أوائل العقد الماضي بدعم من رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو، استمر العام الماضي في تقديم الكثير من الأدلة حول تعزيز الروابط بين البلدين. ففي أيلول/سبتمبر 2021، بدأت "مجموعة شانغهاي الدولية للموانئ" عملها في ميناء حيفا. وافتتحت "جامعة الأعمال الدولية والاقتصاد" (UIBE) في بكين حرماً جامعياً لها في مدينة بتاح تكفا المجاورة لتل أبيب.

وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تحدث الرئيسان شي جين بينغ وإسحاق هرتصوغ عبر الهاتف عن المناسبة القادمة وهي الذكرى السنوية الثلاثين على بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وسبل تطويرها. وترأس بعدها نائب الرئيس الصيني وانغ كيشان ووزير الخارجية الإسرائيلي ورئيس الوزراء المناوب آنذاك يائير لابيد الاجتماع الخامس لـ"اللجنة الإسرائيلية-الصينية المشتركة حول التعاون في مجال الابتكار" الذي انعقد افتراضياً في 24 كانون الثاني/يناير وهو يوم الذكرى السنوية لبدء العلاقات بين البلدين. وتتفاوض الحكومتان اليوم على اتفاقية للتجارة الحرة مع استمرار حجم التجارة بين البلدين في النمو. إلا أن هذه ليست القصة الكاملة.

ثانياً. الارقام

من السهل أن نندهش من الأرقام الكبيرة، وقد استند الكثير من التعليقات حول موضوع العلاقات الإسرائيلية-الصينية بشكلٍ كبير إلى عدد قليل من الأرقام. ويشير المحللون الذين يبررون المخاوف من التقارب بين إسرائيل والصين إلى أن قيمة التجارة الثنائية بين البلدين نمت من 50 مليون دولار في عام 1992 إلى 15 مليار دولار (وفقاً لـ "مكتب الإحصاء الإسرائيلي") أو حتى 22.8 مليار دولار (وفقاً لـ "مكتب الإحصاء الصيني") في عام 2021. كما يشيرون أيضاً إلى تنامي الاستثمار الصيني في قطاع التقنيات المتطورة في إسرائيل على مر السنين. إلا أن هذه الأرقام قد تكون مضلِّلة وقد تخفي الحقائق أكثر مما تكشفها إذا تم عرضها - كما يحصل في أغلب الأحيان - من دون تحديد السياق المناسب.

وفي هذا الصدد، تكشف دراسة البيانات أن الصادرات الإسرائيلية إلى الصين كما الاستثمار الصيني في إسرائيل بلغا ذروتهما في عام 2018. وانخفضت الصادرات الإسرائيلية بعدها ثم استقرت. وتشكّل الرقائق الإلكترونية المصنّعة في إسرائيل من قِبل شركة "إنتل" المتعددة الجنسيات نحو نصف إجمالي الصادرات، وتشكّل المعادن والمواد الكيميائية ربعاً آخر. وفي الوقت عينه، انخفضت الاستثمارات أيضاً بشكلٍ ملحوظ، إذ سجّل عدد الصفقات المبرمة في عام 2021، 44% من عددها في عام 2018. وإذا سار النصف الثاني من عام 2022 على نفس نمط النصف الأول، ستشكّل الصفقات المبرمة هذا العام نحو ثلث الذروة المسجلة في عام 2018. وتشير بعض المصادر إلى انخفاضٍ في الاستثمار الصيني في إسرائيل من نحو 10% من الاستثمار الأجنبي في قطاع التقنيات المتقدمة الإسرائيلية قبل بضع سنوات إلى نسبة مئوية منخفضة أحادية الرقم في الوقت الحالي. ومع ذلك، فأن البيانات الدقيقة والشاملة غير متاحة للجمهور.

ومن أجل تقدير الحجم النسبي لهذه الأرقام، تجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة السنوية بين إسرائيل والصين في عام 2021 يوازي تقريباً صادرات الولايات المتحدة إلى الصين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وحده. وفي حين أن التداعيات التي خلّفها وباء فيروس "كورونا" على مكانة إسرائيل في الاقتصاد الدولي لم تظهر بعد، يشير بحثٌ أجراه دورون إيلا إلى أن حصة الصين (باستثناء هونغ كونغ) من التجارة الخارجية في مجال السلع الإسرائيلية والتي بلغت 11.8 مليار دولار في عام 2020 لا تزال أدنى من حجم التبادل التجاري بين إسرائيل و "الاتحاد الأوروبي" (40.1 مليار دولار) أو الولايات المتحدة (18.1 مليار دولار). وتفيد البيانات الأخيرة التي تشمل هونغ كونغ إلى أن قيمة التجارة الصينية مع إسرائيل بلغت 18.16 مليار دولار في عام 2021، مقابل 43.23 مليار دولار لـ "الاتحاد الأوروبي" و21.31 مليار دولار للولايات المتحدة.

إن مقارنة الحجم النسبي للصادرات الإسرائيلية من الخدمات مع هؤلاء الشركاء الثلاثة يعكس لنا الصورةً بشكل أوضح. ففي عام 2020، صدّرت إسرائيل خدمات إلى الصين بقيمة 170 مليون دولار، بينما صدرت نحو 17 مليار دولار إلى الولايات المتحدة وأكثر من 7 مليارات دولار إلى "الاتحاد الأوروبي". ومهما كانت التطورات التي ستحصل، يعتمد حجم التجارة النسبي لإسرائيل مع هؤلاء الشركاء الثلاثة الكبار على الأداء الاقتصادي لكل منهم وليس على أي قرار تتخذه القدس.

أما من الناحية النقدية، فقد انتشرت أنباء في نيسان/أبريل مفادها أن "بنك إسرائيل" أضاف اليوان إلى احتياطي العملات لديه للمرة الأولى. وقد يبدو من خلال التطرّق إلى هذه الحقيقة بمعزل عن غيرها من الحقائق ذات الصلة، أن الصين توسّع نطاق سيطرتها على الاقتصاد الإسرائيلي على حساب الولايات المتحدة. لكن التفاصيل الدقيقة توضح أن إسرائيل عمدت إلى تنويع مزيج العملات لديها من الدولار واليورو والجنيه الإسترليني ليشمل الدولار الكندي والدولار الأسترالي (3.5 في المائة لكل منهما) والين (5 في المائة) واليوان (2 في المائة). وفي حين أن التغييرات الناتجة من هذا التنويع ستشمل بالطبع انخفاض حصة الدولار الأمريكي فيه من 66.5 في المائة إلى 61 في المائة التي لا تزال مهيمنة، شهدت حصة اليورو الانخفاض الأكبر - من 30 في المائة إلى 20 في المائة. بعبارة أخرى، لم يشكل هذا الإجراء ابتعاداً عن العملة الأمريكية لصالح العملة الصينية، بل عملية تنويعٍ عامة أعطت بمعظمها الأفضلية لعملات الدول الحليفة للولايات المتحدة.

باختصار، فإن الأرقام التي يتكرر ذكرها والمتعلقة بحجم التجارة بين إسرائيل والصين ليست إلا مؤشرات غير دقيقة عن الحقائق الاقتصادية. ويكشف التعمّق في هذه الأرقام عن ثبات منحنى الصادرات الإسرائيلية إلى الصين، مقابل ارتفاع الواردات من الصين إلى إسرائيل، كما هو الحال لدى غالبية دول العالم. وفي حين أن الوصف المبسّط للعلاقات الاقتصادية بين البلدين

منذ عام 1999 - أو 2001، أو حتى 2010 - يظهر نمواً خطياً، إلا أننا حين ندقق النظر سنلاحظ أن التبادل التجاري بين البلدين في مجالاتٍ كثيرة إما قد توقف أو في تراجع. كما أن التركيز على التبادل التجاري في مجال السلع يغفل أيضاً التبادل التجاري في مجال الخدمات. وبنفس القدر من الأهمية، فإن تقديم الأرقام والمؤشرات الخاصة بالعلاقات الإسرائيلية-الصينية بصورة معزولة يجعلها تلقائياً تفتقر إلى ما يمكن استخلاصه في حال ذكرها ضمن سياق نطاق يقارن بينها وبين علاقة دول أخرى مع الصين. وعليه، أولاً وقبل كل شيء، فإن العلاقة الإقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، على الرغم من تزايد التنافس بين واشنطن وبكين، تقزّم علاقة إسرائيل الاقتصادية بالصين بكل المقاييس.

ثالثاً. البنية التحتية

حظي اسهام الصين في تطوير البنية التحتية في إسرائيل باهتمام كبير من المتشائمين الذين يشددون على أن سيطرة بكين على الدولة اليهودية أصبحت أمراً محتوماً. وغالباً ما تأتي هذه التحذيرات على ذكر عدة مشاريع صينية مهمة على الأراضي الإسرائيلية، ومنها: مشروع أنفاق جبل الكرمل عام 2007، وميناء أشدود الجنوبي، وميناء حيفا، ومحطة تحلية المياه "سوريك 1" جنوب تل أبيب، ومشروع الخط الأحمر لسكك النقل الخفيفة الذي سيربط بعد إنجازه تل أبيب بعدد من المدن المجاورة. ويتم التذكير عادةً بأن المشروع الأخير ينفَّذ "على بعد 150 متراً فقط" من المقر الرئيسي للجيش الإسرائيلي، "الكرياه"، في إشارة إلى مخاطر أمنية محتملة نتيجة هذا القرب ونتيجة صرف النظر عن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المرجحة في محيط هذا الموقع الحساس للغاية، بالإضافة إلى احتمال تنفيذ عمليات تجسس من المباني المجاورة فوق الأرض. وتجدر الإشارة إلى أنه في العقد الماضي على وجه الخصوص، تقدمت الشراكات المبنية مع شركات صينية بعروضٍ للكثير من مشاريع البنية التحتية وفازت بها، وذلك بدعمٍ قوي من رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو ووزير النقل في ذلك الحين يسرائيل كاتس.

ولكن هنا أيضاً هناك المزيد لهذه القصة. لنأخذ أحد أبرز المخاوف الأمنية المرتبطة بمشاريع البنية التحتية، فيما يتعلق بتشغيل "مجموعة شانغهاي الدولية للموانئ" الصينية لميناء حيفا. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الميناء يقع إلى جانب الميناء الرئيسي للقوات البحرية الإسرائيلية، كما أن "الأسطول السادس" للقوات البحرية الأمريكية يرسي في حيفا أيضاً بشكلٍ منتظم. واقتُبس على نطاقٍ واسع تحذير أدلى به مسؤول سابق في القوات البحرية الأمريكية خلال مؤتمرات في عام 2018، ولا يزال يتكرر في المقالات المكتوبة حول هذا الموضوع، ومفاده أن الولايات المتحدة قد لا تكون قادرةً على استخدام الميناء من دون التعرض لمخاطر أمنية جدية، مما يقوّض التعاون البحري بين الولايات المتحدة وإسرائيل. إلا أنه قبل أن تبدأ

"مجموعة شانغهاي الدولية للموانئ" بتشغيل الميناء، أشار متحدثون باسم الأسطول السادس أن سياسته لم تتغير ورفضوا تقديم افتراضات بشأن المستقبل. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021 - بعد شهر من بدء "مجموعة شانغهاي الدولية للموانئ" عملياتها - زارت سفينة "يو إس إس أوكان" حيفا، وأعقبتها سفينة "يو إس إس جيسون دانهام" في شباط/فبراير 2022. ورست سفينة "يو إس إس فورست شيرمان" أيضاً مؤقتاً في ميناء حيفا قبل بضعة أيام من كتابة هذا المقال. وترسل القوات البحرية الأمريكية من خلال إرساء سفنها في ميناء حيفا إشارات ضمنية مفادها أنها لا تعتبر الوجود الصيني في الميناء تهديداً أمنياً يمنعها من المرور به. إلا أنه لم يتم الإدلاء بأي بيانٍ يطمئن بزوال الخطر حتى الآن، وعلى إسرائيل ألا تنتظر صدور هذا البيان، وإنما فهم مدلولات التحركات الأمريكية مع الاستمرار في اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة.

بالإضافة إلى ذلك، ربما تكون إسرائيل قد بدأت أساساً في الابتعاد عن الاستثمار الصيني في مجال البنية التحتية. فقد بيّنت الزميلة في "مركز جليزر للسياسات الإسرائيلية الصينية"، غاليا لافي، في دراسةٍ نشرتها مؤخراً أنه خلال ثمانية من السنوات الستة عشر بين عامي 2006 و2021، لم تفز الشركات الصينية إلا بمشروعٍ واحد كل عام، فضلاً عن أنها لم تفز بأي مشروع خلال خمس سنوات. وكانت الذروة في عام 2015 عندما فازت الشركات الصينية بخمسة مشاريع، تبعها عام 2019 عندما فازت بأربعة مشاريع. ولكن يبدو أن عام 2020 شكّل منعطفاً في هذا الصدد، إذ تقدمت الشركات الصينية بعطاءاتٍ لأربعة من أصل سبعة عروض، إلا أنها لم تفز إلا بعطاء واحد. وفي عام 2021، لم تفز إلا بعرضين صغيرين. وفي النصف الأول من عام 2022، شاركت الشركات الصينية في عرضين وخسرتهما. والواقع أنه لم تفز أي شركة صينية بأي عرض متعلق بمشروعٍ تشغيلي منذ عام 2019، ولو أنها فازت بعددٍ قليل من مشاريع البناء. وقد يعكس هذا التوجه نقطتين: بلغت المشاركة الصينية في مشاريع البنية التحتية في إسرائيل ذروتها في عام 2019 وأصبحت تتضاءل منذ ذلك الحين، بينما يُنظر إلى مشاريع البناء ("البناء والرحيل") على أنها تنطوي على مخاطر أمنية محدودة من تلك التي تشكلها المشاريع التشغيلية المستمرة التي تأتي مع تواجد طويل الأمد وإمكانية الوصول.

ولا يبدو أن أياً من من هذه الوقائع مجرد صدفة، فقد خسرت الشركات الصينية وشركاؤها عروض إدارة مشروع محطة "رمات حوفاف" لتوليد الطاقة، ومشروع محطة تحلية المياه "سوريك 2"، ومشروع الخطين الأخضر والبنفسجي لسكك النقل الخفيفة في تل أبيب. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع اللمسات النهائية على العرضين الأول والثاني بعد فترةٍ وجيزة من زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى إسرائيل، حيث ذكرت بعض التقارير أنه ضغط خلالها على الإسرائيليين بشأن هذه المسألة. وقدّمت مجموعة "أوربانيكس" - اتحاد شركات يضم ثلاث شركات إسرائيلية وشركتين صينيتين - التي خسرت المنافسة حول مشروع الخطين الأخضر والبنفسجي، شكوى رسمية في المحاكم الإسرائيلية زعمت فيها أنها لم تفز بالعرض

نتيجة ضغوطٍ أجنبية. وشملت العوامل الأخرى المحتملة ذات الصلة إنشاء مجلسٍ استشاري في عام 2020 كُلّف بإبداء رأيه حول الجوانب الأمنية للاستثمار الأجنبي، والذي تم إنشاؤه على وجه الخصوص لتهدئة المخاوف الأمريكية إزاء الصين. وعلى الرغم من أن واشنطن انتقدت المجلس انتقادات لاذعة (بعضها مبررة) نظراً لعيوبه الهيكلية، إلا أنه قد يكون هناك أثراً مهدئاً وفعالاً لإنشائه. فقد تقدّمت الشركات الصينية بعددٍ أقل من العطاءات في عروض مشاريع البنية التحتية، وقد تتردد الجهات المسؤولة في اختيار هذه الشركات لتفادي مخاطر أصبحت على درايةٍ بها حالياً.

ويبدو أن تشكيل حكومة بينيت ولابيد في حزيران/يونيو 2021 قد أدى إلى تسريع هذا التغيير في الأسلوب المعتمد تجاه بكين. ويُنظر إلى نتنياهو، ولمبررات معقولة، على أنه مهندس السياسة الإسرائيلية تجاه الصين، وقد دافع شخصياً عن "الزواج المثالي" بين البلدين واتفاقية "شراكة الابتكار الشاملة" التي وقّعاها لكنه في الوقت نفسه يلاحظ أنه كان متردداً في رده بشأن مطالب الولايات المتحدة بضرورة توخي الحذر من الصين. وقبل اللقاء الأول بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، الذي تولى رئاسة الحكومة في آب/أغسطس 2021، والرئيس الأمريكي جو بايدن، صرّح مكتب بينيت للإعلام أن الحكومة تأخذ المخاوف الأمريكية إزاء الصين على محمل الجد، وأنها تعتبرها قضية أمن قومي. ومع ذلك، كما كان الحال في العديد من المجالات، فإن سياسة حكومة بينيت تجاه الصين تتجلى في التدابير الصامتة أكثر منها في البيانات الصارخة. فقد بادر مستشارو الأمن القومي في القدس وواشنطن وموظفوهم إلى معالجة هذه المسألة محاولين عدم تصدّر عناوين الصحف.

وبما أن التكنولوجيا هي محور التركيز في المنافسة الاستراتيجية، تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى التنسيق على نطاقٍ أوسع في هذا المجال. ففي أواخر عام 2021، اتفق وزير الاتصالات، يوعاز هندل، ونظرائه الأمريكيين على إنشاء فرق عمل مشتركة تُعنى بتقنيات الجيل الخامس، وهي خطوة وصفتها الصحافة الإسرائيلية على أنها جزءٌ من "الحرب في مجال التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين". وقد تسهّل خلفية مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، إيال حولاتا، في مجال التكنولوجيا هذا النوع من التعاون مع نظرائه الأمريكيين، ومن بينهم كبير المدراء للتكنولوجيا والأمن القومي في البيت الأبيض، تارون شابرا.

وبالفعل، أصدر الرئيس بايدن يوم وصوله إلى إسرائيل في 13 تموز/يوليو بياناً مشتركاً مع رئيس حكومة تصريف الأعمال، لابيد، حول إطلاق حوار استراتيجي مشترك في مجال التكنولوجيا بين الولايات المتحدة وإسرائيل. لم يشر البيان إلى الصين صراحة، ولكن في فقرة حول "النظم البيئية الموثوقة للتكنولوجيا" اتفق الطرفان على السعي إلى المزيد من التنسيق بشأن السياسات ذات الصلة بإدارة المخاطر المرتبطة ارتباطاً واضحاً بنظرة الولايات المتحدة

إلى الجمهورية الشعبية كمصدر تهديد. ومن المقرر أن تنعقد الجلسة الأولى للحوار في الخريف، من أجل الإبقاء على الزخم في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده إسرائيل.

رابعاً. تبني نهج غير بارز

يشكل العمل بعيداً عن الأضواء والتركيز على الأفعال بدلاً من التصاريح مقاربةً لطالما تم اعتمادها في الجوانب الأكثر نجاحاً في السياسة الخارجية الإسرائيلية، بدءً من الشؤون النووية ووصولاً إلى التصدي لإيران. وفي ما يخص الصين أيضاً، تتجنّب إسرائيل المواجهة العلنية مع بكين، بل تسلّط الضوء على مجالات التعاون وتعالج الخلافات من وراء الكواليس. ولم يأتِ قرار مجلس الوزراء الذي تم بموجبه إنشاء المجلس الاستشاري المعني بالاستثمار الأجنبي على ذكر أي دولةٍ بالاسم، ولو أنه تم تشكيله استجابةً للمخاوف الأمريكية بشأن الصين. كما أن القدس لم تدلِ يوماً بأي تصاريح علنية حول مشاركة الصين في مشاريع البنية التحتية الخلوية لديها - وهي مصدر قلق كبير لواشنطن عندما يتعلق الأمر بالمملكة المتحدة وحلفاء آخرين - إلا أنه من الواضح أن الشركات الصينية توقفت منذ فترةٍ طويلة عن لعب أي دور في بناء الشبكات الخلوية في إسرائيل.

وهناك أمثلة أخرى، من بينها شركة "هوتشيسون وامبوا"، ومقرّها هونغ كونغ، التي شاركت في إنشاء الشركة الإسرائيلية الموفّرة للخدمات الخلوية "بارتنر" في عام 1998، ثم باعت أسهمها فيها عام 2009 لتستعيدها في عام 2019. وفي ذلك العام طلبت شركة "هوشيتسون" إذناً من وزارة الاتصالات الإسرائيلية لتولي إدارة الشركة. وعندما لم تتلقَ إجابة على طلبها، قررت بيع جميع أسهمها. وفي عام 2021، اتهمت الشرطة الإسرائيلية عدة أشخاص بمحاولة بيع الذخائر المتسكعة (من بينها ما يُسمى بـ "الطائرات الانتحارية بدون طيار") بصورةٍ غير قانونية إلى "إحدى الدول في آسيا"، وفقاً لوسائل الإعلام. ورفعت الجهات الرقابية الإسرائيلية الحظر عن تسمية الدولة المشترية بالصين في وقتٍ لاحق من العام نفسه.

ويمكن رصد نمطٍ مشابه على الصعيد الدبلوماسي، إذ يحفل سجل إسرائيل بآراء متضاربة فيما يخص قضية حقوق الإنسان في الصين. فقد انضمت إسرائيل إلى الولايات المتحدة ودول غربية أخرى في استنكار معاملة الصين للأويغور في حزيران/يونيو 2021 وفي الدعوة إلى إجراء منظمة الصحة العالمية تحقيقاً للكشف عن مصادر فيروس "كورونا"، إلا أنها امتنعت في حالاتٍ أخرى عن التصويت على القرارات المعادية للصين في "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة، ربما لخيبة أمل واشنطن. ويبدو أن إسرائيل تستخدم صوتها كأسلوبٍ للتعبير عن امتعاضها من تاريخ بكين الحافل بالتصويت ضد إسرائيل في المنتديات الدولية، خصوصاً بعد تصويت الصين ضدها في مجلس الأمن الدولي وإدانتها القاسية لها خلال الصراع الذي اندلع

في غزة في أيار/مايو 2021. وبذلك، يمكن لإسرائيل أن تُظهر للصين أنها لا تحذو حذو واشنطن بشكلٍ تلقائي، وأنه يمكن للتعاون الثنائي أن يكون مفيداً للبلدين. وفي الوقت الذي تتجنب فيه إسرائيل بحكمة إحراج الصين، لا سيما فيما يتعلق بالمصالح الأساسية للصين، فسيطول الإنتظار على من يتمنون أن تهاجم إسرائيل الصين بشكلٍ علني. ففي الواقع، قال لي عددٌ من المسؤولين الأمريكيين أنهم لا يتوقعون من إسرائيل ذماً علنياً للصين، بل يفضّلون أن تعالج إسرائيل بصورةٍ جدية المخاوف الأمريكية بشأن النفوذ الصيني خاصة في مجال نقل التكنولوجيا.

وفي حزيران/يونيو 2021، صرح رئيس جهاز "الموساد" الإسرائيلي السابق، يوسي كوهين بشكل صحيح، أن "الصين ليست عدواً لإسرائيل"، ولكنه للأسف أضاف أيضاً أنه "لا يفهم مشكلة الولايات المتحدة معها"، مما أثار دهشة الأمريكيين وغضبهم بشكل غير مفاجئ. وفي تناقضٍ صارخ، حذّر رئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "شين بيت" آنذاك، ناداف أرغمان، في خطابٍ ألقاه في كانون الثاني/يناير 2019 من خطر دخول الشركات الصينية في مجال البنية التحتية والمجالات الحيوية الأخرى في الاقتصاد الإسرائيلي، ودعا إلى سنّ تشريعاتٍ أكثر صرامةً لحماية بيانات إسرائيل واستقلالها. ولعلّ تصريح أرغمان قدم تصوراً نادراً عن الرأي المهني لوكالته بشأن الصين. وجهاز "شين بيت"، الذي تشمل مهامه مكافحة التجسس، يضطلع بدور قيادي في الرد على الأنشطة الأجنبية في البلاد. ويُرفع على الأرجح تحليله للمخاطر إلى المجلس الاستشاري المعني بالإشراف على الاستثمار الذي تم إنشاؤه بعد عامٍ على هذا الخطاب. وتدرك إسرائيل اليوم أنه على أي علاقةٍ مثمرة وآمنة مع الصين أن تشمل تدابير لمواجهة التحديات التي تواجهها الدول الأخرى، ألا وهي الجهود التي تبذلها الصين للتأثير على السياسات الوطنية والمحلية ونخبة رجال الأعمال والأكاديميين، فضلاً عن التجسس السيبراني والتقليدي، والأهم من كل ذلك، النقل العشوائي للتكنولوجيا.

وقد أظهرت الصين صراحةً اهتمامها بالتكنولوجيا الإسرائيلية، ويبرز ذلك في "شراكة الابتكار الشاملة" الموقعة بين الدولتين في عام 2017، وقد تم بذل جهود حثيثة لتعزيز هذه الشراكة منذ إبرامها. وفي هذا الصدد، يفصّل الكتاب الجديد والممتاز بعنوان "مساعي الصين وراء التكنولوجيا الأجنبية: بعيداً عن التجسس" (China’s Quest for Foreign Technology: Beyond Espionage) العشرات من أساليب نقل التكنولوجيا التي تعتمدها الصين، وبعضها غير قانوني من دون شك. وينتمي معظم هذه الأساليب إلى "المنطقة الرمادية" كونها تتجاوز الإطار القانوني ولا تنطوي على التجسس المباشر ولا على المشاركة البريئة للتكنولوجيا. وتُفيد بعض التقارير أن الصين تعتمد هذه الأساليب في عدة بلدان، مع بعض التعديلات وفقاً للسياق المحلي لكل بلد.

وبالفعل، أبلغت شركة الأمن السيبراني "فاير آي" في آب/أغسطس 2021 عن تنفيذ إحدى المجموعات الصينية حملة تجسس واسعة النطاق على كيانات إسرائيلية. وفي أيار/مايو 2022، كشفت شركة "سايبر ريزن" المختصة أيضاً بالأمن السيبراني عن مشروع تجسس ضخم استهدف مرافق صناعية في إسرائيل، ونُسب إلى الصين أيضاً. ومن المرجح أن السلطات الإسرائيلية المعنية بالأمن السيبراني لم تعلم بأمر هذه التهديدات من الإعلام، بل أنها على خير درايةٍ بهذه الأنشطة. ففي أوائل عام 2022، عززت وكالات الأمن الإسرائيلية جهودها ضد ما تم وصفه بشبكةٍ من الشركات الصينية تسعى إلى الاستحواذ على تقنيات دفاعية من إسرائيل.

تثبت هذه الأمثلة فضلاً عن المحاولة غير المشروعة لتصدير الأسلحة المذكورة آنفاً، أنه خارج إطار التبادل المتفق عليه بين البلدين، تبذل الشركات الصينية جهوداً غير قانونية أو سرية للاستحواذ على أسرار الدولة الإسرائيلية والتكنولوجيا الدفاعية الخاصة بها، فضلاً عن الأسرار التجارية والملكية الفكرية. وربما اتبعت الصين هنا الأسلوب نفسه الذي تتبعه على نطاقٍ أوسع بكثير في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، إذ تجمع بين التجسس السيبراني والأنشطة الدبلوماسية والسرية والتجارية والأكاديمية المتنوعة.

ولكن ما زال يتعين على إسرائيل، خلال تعزيزها للشراكة التي تجمعها بالصين حول المسائل المتفق عليها، أن تحدّ من مشاركتها في مشاريع نقل التكنولوجيا إلى الصين خارج هذه الحدود. فبالإضافة إلى الاستعداد الحكومي، تشكّل الأوساط التجارية والأكاديمية في إسرائيل جهاتٍ فاعلة في مجال نقل التكنولوجيا، ويتعين عليها اتخاذ العديد من التدابير، شأنها شأن نظرائها الأمريكيين. وفي حين أن معظم الشركات والعلماء الإسرائيليين "يتّجهون غرباً" - أي أنهم يفضلون إيجاد شركاء تجاريين وداعمين ماليين في الولايات المتحدة و "الاتحاد الأوروبي" والدول الأخرى ذات الميول الغربية - من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث من أجل تحديد المخاطر الفعلية التي تتعرض لها التكنولوجيا الإسرائيلية من جانب الصين.

خامساً. النظرة إلى الصين

تعتمد مثل هذه التغييرات في المواقف الخاصة بطبيعة الحال على التصوّرات العامة بشأن الصين. والآراء حول الصين إيجابية بشكلٍ عام في إسرائيل، إلا أن هذا الواقع تغيّر في السنوات الأخيرة أيضاً. فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه "مركز بيو للأبحاث" في عام 2019 أن 26% من سكان الولايات المتحدة أبدوا آراءً إيجابية بشأن الصين و60% منهم أبدوا آراءً سلبية. إلا أن النتائج كانت معاكسةً في إسرائيل، إذ أبدى 66% من السكان آراءً إيجابية و25% منهم آراءً سلبية. أما في استطلاع للرأي أُجري في عام 2022 ونُشر مؤخراً، فتبيّن أن نظرة الأمريكيين إلى الصين قد أصبحت أكثر سلبية منذ الاستطلاع السابق - 16 في المائة مؤيدة و

82 في المائة غير مؤيدة - وكذلك نظرة الإسرائيليين إلى الصين، إذ أعرب 48% منهم عن رأيٍ إيجابي و46% عن رأيٍ سلبي. إلا أن 70% من الأمريكيين يعتبرون أن العلاقات مع الصين أمراً سيئاً، مقابل 19% فقط في إسرائيل. وسجلت إسرائيل الأرقام الأدنى في استطلاع متعدد البلدان حول حدة الآراء المعادية للسياسات الصينية ذات الصلة بحقوق الإنسان والقوة العسكرية والمنافسة الاقتصادية والانخراط في الشؤون السياسية في البلدان الأخرى.

ما هو إذاً السبب وراء هذا التغيير في موقف الإسرائيليين تجاه الصين؟ نظراً لغياب الأبحاث التجريبية في هذا المجال، يمكن أن نذكر التغطية الإعلامية المتزايدة للأوجه السلبية لسياسة الصين الخارجية، بما في ذلك مخاطر انخراطها في اقتصاد إسرائيل وبنيتها التحتية. بالإضافة إلى ذلك أوقف "كوفيد-19" بشكلٍ مفاجئ معظم الرحلات بين البلدين، من بينها السفر للعمل، والدراسة، والسياحة، مما ألحق الضرر بالروابط المتنامية على مدى العقد الماضي. وبالغت سفارة الصين في تل أبيب في اعتراضاتها على الأخبار المتداولة في وسائل الإعلام في عدة مناسبات، معتبرةً أنها تضرّ بصورة الصين أو بمصالحها الأساسية. ونذكر من هذه الأخبار المتداولة مقالاً حول تجارة الأعضاء، وموجةً من التقارير المتسرعة والغير دقيقة تدّعي وجود أجهزة تنصت في مجموعةٍ من الأكواب الحرارية أهدتها سفارة الصين إلى عددٍ من المسؤولين الإسرائيليين، فضلاً عن مقابلةٍ أجرتها صحيفة "جيروزاليم بوست" مع وزير خارجية تايوان وجّهت على إثرها السفارة تهديدات للصحيفة، وأفادت بعض التقارير أيضاً أنها هددت بخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (على الرغم من أنه من المشكوك فيه للغاية أن تكون هذه الخطوة الأخيرة قد تمت إثارتها بالفعل). وفي أعقاب هذه العاصفة، طلب أحد الأعضاء المعارضين في الكنيست من وزير الخارجية الإسرائيلي أن يفسّر ردّه على تدخّل الصين الصريح في حرية التعبير والصحافة في إسرائيل.

من الواضح أن سفارة الصين في تل أبيب تبالغ في سعيها للإظهار لبكين ولاءها الثابت في حماية شرف الوطن، والغريب أنها تتوقع من الصحافة الإسرائيلية أن تتبع أوامر الحكومة على غرار الصحافة الصينية. وبالإضافة إلى الأثر السلبي نوعاً ما الذي حمله رد فعل سفارة الصين المبالغ فيه، من المؤكد أن العلاقات المتنامية بين بكين وطهران، عدو إسرائيل اللدود، لا تساعد على تحسين سمعة الصين في إسرائيل. أضف إلى ذلك سياسة الصين المتمثلة في الانحياز للفلسطينيين ضد إسرائيل في البيانات الرسمية، وهو أمرٌ لم يتغير ولم تقل حدته على الرغم من تحسن العلاقات بين البلدين في مجالاتٍ أخرى. لكن ربما ينبع الكثير من التحوّل في وجهات النظر بشأن الصين من الموقف العام الذي تتخذه الحكومة الإسرائيلية.

وفي حين أن بنيامين نتنياهو قد روّج بفاعلية في العقد الماضي لتحسين سمعة الصين في إسرائيل وركز على المنافع الكثيرة التي قد يحملها تعزيز العلاقات بين البلدين - مع انضمام وزرائه (إلى هذه المبادرة) - في السنوات الأخيرة، إلّا أن المسؤولين الإسرائيليين انتهجوا

مقاربةً عملية وبعيدة عن الأضواء تجاه الصين. فكان حفل افتتاح ميناء حيفا في أيلول/سبتمبر 2021 متواضعاً، وأُقيم بشكلٍ ملائم في ظل القيود ذات الصلة بفيروس "كورونا"، حيث حضره وزير النقل الإسرائيلي افتراضياً ولم يتم فيه ذكر "مبادرة الحزام والطريق". كما تم الاحتفال بمرور الذكرى الثلاثين على بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في كانون الثاني/يناير 2022 بصورةٍ متواضعة ومن دون أي فعالياتٍ ضخمة. لقد انتهى الآن شهر العسل الذي كان في العقد الماضي - باحتفالاته الحماسية وتفاؤله الخالي من الهموم - وتم استبداله بتدابير إسرائيلية أكثر اتزاناً ووضوحاً وتنبّهاً للمخاطر.

ووصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية العلاقات الصينية-الإسرائيلية مؤخراً على أنها "حوار سياسي راهن، وعلاقات تجارية واقتصادية وثيقة، ومجموعة متنوعة من مشاريع التعاون التي تربط بين الشعبين"، في حين أشار السفير الصيني لدى إسرائيل تساي رن إلى أن "العلاقات بين الصين وإسرائيل قد حافظت على تطوّرٍ صحي ومستقر، وأن التعاون في مختلف المجالات أسفر عن نتائج مثمرة". لذا نلاحظ أن أي من البيانين لا يتّسم بعبارات التفضيل والتعظيم التي كانت بارزة في العقد السابق، ويعكس كلاهما مقاربةً واقعية للعلاقات بين البلدين. ويواصل الطرفان اليوم السعي للاستفادة من هذه العلاقات، وهما على علم بالقيود المتزايدة التي تفرضها التوازنات الدولية. وقال السفير تساي في هذا الصدد: "يشكل التعاون بين الصين وإسرائيل خياراً مستقلاً وطوعياً لا يستهدف أي طرفٍ ثالث ويجب ألا يتأثر بأي طرفٍ ثالث". بعبارة أخرى، تدرك الصين جيداً تأثير الولايات المتحدة على الخيارات الإسرائيلية، إلا أنها مع ذلك تأمل بمواصلة العمل مع إسرائيل في المجالات غير المتأثرة بالمنافسة بين القوى العظمى.

وكيف تبدو الأمور من منظور واشنطن؟ في خطابٍ ألقاه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في 26 أيار/مايو 2022 حول مقاربة إدارة بايدن تجاه جمهورية الصين الشعبية ("استثمرْ، اصطفْ، تَنافسْ")، قال الوزير: "لا نتوقع من كل دولةٍ أن يكون لها التقييم نفسه للصين. ونعرف أنه لدى الكثير من الدول - بما فيها الولايات المتحدة - روابط اقتصادية أو شعبية حيوية مع الصين تودّ الحفاظ عليها. لذا نحن لا نسعى إلى إرغام الدول على الاختيار، بل إلى إعطائها هذا الخيار". وشددت نائبة بلينكن لشؤون آسيا جونغ إتش باك لدى زيارتها إسرائيل في حزيران/يونيو على أن الإدارة الأمريكية تتواصل مع إسرائيل وغيرها من الدول الحليفة والشريكة لضمان "أن تتولى هذه الدول زمام الأمور في علاقاتها مع الصين" ومساعدتها على إيجاد طرق لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه أنشطة الصين الأقل لطافة.

وخلافاً لمقالات الرأي التي تحثّ إسرائيل على "الاختيار" بين الولايات المتحدة والصين ولـ"تبريد" العلاقات معها أو "قطعها"، يعمل البيت الأبيض، على حد تعبير بلينكن على "التشاور مع الدول الشريكة والاستماع إليها والأخذ بمخاوفها وبناء حلول تعالج التحديات والأولويات الفريدة لكلٍ منها"، خصوصاً في ظل "التوافق المتزايد على الحاجة إلى مقاربة

العلاقات مع بكين بقدرٍ أكبر من الواقعية". وقد يفسّر هذا التوافق التطورات المذكورة آنفاً في العلاقات بين إسرائيل والصين وبين إسرائيل والولايات المتحدة، مع اعتماد كلٍ من الأطراف الثلاثة مقاربةً أكثر واقعية.

وتدرك كل من إسرائيل والصين أن العقد الذهبي السابق قد انتهى، لكنهما تدركان أيضاً أنه يمكن تحقيق قدر مهم من التعاون المفيد للدولتين في ظل الظروف التي تسود في القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، يدرك صناع السياسة الإسرائيليون أيضاً أن إدارة العلاقات مع بكين لا تشمل تهدئة المخاوف الأمريكية فحسب، بل مواجهة التهديدات المباشرة لأمن إسرائيل أيضاً. وقد تحدّث الوزير بلينكن عن "جهود بكين للوصول إلى التقنيات والبيانات الحساسة أو البنية التحتية الجوهرية، وتقويض سلاسل الإمداد الخاصة بنا، أو الهيمنة على القطاعات الاستراتيجية الرئيسية". وهذه الجهود حقيقية، ويدرك المسؤولون الإسرائيليون المخاطر المحتملة التي تطرحها عمليات نقل التكنولوجيا "الرمادية" وسرقة البيانات والتبعية الاقتصادية والمشاكل المحتملة في سلاسل الإمداد. لذا تم استبدال المقاربة المتفائلة والخالية من الهموم بشكلٍ تدريجي بمقاربةٍ أكثر اتزاناً، في واشنطن وكذلك في القدس.

ولا يزال هناك الكثير من الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تطوير الخبرات في هذا المجال، والأهم من ذلك، بناء الثقة لطمأنة حلفاء إسرائيل الأمريكيين بأنها تأخذ مخاوفهم على محمل الجد، وتستغل المبادرة لمعالجتها بصورةٍ استباقية. ومما يسبب الإحباط للمتشائمين، لن تقطع إسرائيل علاقتها بالصين في أي وقتٍ قريب، تماماً كما لا تفكر الولايات المتحدة في القيام بذلك. بعبارة أخرى، توصّلت الدولة اليهودية إلى خلاصاتٍ واقعية متجذرة في إدراك المخاطر والمنافع التي تطرحها الصين، وهي تبني سياستها على هذا الأساس. وبالمثل، إن إسرائيل ليست مرغمة على الاختيار بين واشنطن وبكين لأنها سبق وأن اختارت الأولى. وإنها تتخذ الخطوات اللازمة للتخفيف من آثار الممارسات غير المحبّذة للصين والحدّ من المخاطر التي يطرحها سلوكها، إلا أنه وعلى غرار الكثير من الدول الأخرى، سيتعين عليها الاستمرار في تعديل هذه الخطوات وتحسينها. ولكن هذه الخطوات لن تظهر في بياناتٍ تتصدر عناوين الصحف، بل ستنعكس في التغييرات المنفّذة من وراء الكواليس. ليس من الحكمة أن نبالغ في الإطمئنان، ولكن بدلاً من الشعور بالهلع، فإن من الحكمة أن تواصل إسرائيل جهودها بهدوءٍ وتأنٍّ بالتعاون مع الدول الصديقة والحليفة لها.

العميد (احتياط) **أساف أوريون** هو مدير البرنامج الإسرائيلي الصيني في "معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي" و "زميل ليز وموني ريؤفين الدولي" في معهد واشنطن.